العائد الديموغرافي أهم تداعيات الانتقال الديموغرافي

حالة الجزائر 1960-2020

The Demographic dividend as a repercussion of the demographic transition

Case of Algeria 1960-2020

سعاد دوبة[1]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2023-12-29؛ تاريخ المراجعة : 2024-05-12 ؛ تاريخ القبول : 2024-06-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الانتقال الديموغرافي في تغيير ملامح التركيبة السكانية خلال المجال الزماني 1960 - 2020 في الجزائر وصولا إلى فترة العائد الديموغرافي التي تعتبر نتيجة هذا الانتقال، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات من مصادر سكانية مختلفة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة على غرار معدلات النمو السكاني التي تتحكم مباشرة في الدينامية الديمغرافية، وتم التركيز في ذلكعلى مسألة التركيب العمري للسكان من خلال توضيح الفئات العمرية العريضة واتجاهات تغيرها. ولا سيما الفئة العمرية في سن النشاط.

وكشفت النتائج عن دخول الساكنة الجزائرية فعلا في فترة العائد الديموغرافي منذ سنة 2005 والتي تعتبر بمثابة هبة ديموغرافية لا تدوم طويلا، لذلك ينبغي استغلالها الاستغلال الأمثل من خلال الاستثمار في القوى العاملة ولا سيما الشباب الذي يعد مكسبا أساسيا يتوجب الاهتمام به وتعزيز قدراته ومهاراته.

الكلمات المفتاح : انتقال ديموغرافي ؛ عائد ديموغرافي ؛ خصوبة ؛ وفيات ؛ توزيع عمري .

Abstract:

This study shows the role of demographic transitionin changing the population structure during the period 1960-2020 in Algeria, where this study relied on the descriptive approach using data from different population sources, such as population growth rates that directly control the demographic dynamics, by presenting the major age groups and its trends in their change, especially the working age group and the youth group.

The results revealed that the Algerian population has already entered the demographic dividend period since 2005, which is considered a demographic gift that does not last long, so it should be optimally exploited by investing in the workforce, especially young people that must be taken care of and strengthened their capabilities and skills.

Keywords: Dmographic transition ; Demographic dividend ; Fertility ; Death ; Age distribution.

I- تمهيد :

لم تعد الدراسات السكانية والمتغيرات الديموغرافية عنصرًا هام شيًالا يؤثر على مسارات التنمية الشاملة و لا يساهم فيها بل أن البيانات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية تعتبر غاية في الأهمية لأغراض صياغة السياسات والتخطيط لها مسبقا، لذلك ينبغي إدماج المتغيرات الديموغرافية التي تطرأ على السكان في عملية التنمية الشاملة.

تشكل دينامية السكان موضوعا أساسيا في التحليل الديموغرافي ويقصد بها التركيبة السكانية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض ويمكن قياسها من خلال الظواهر التي تتحكم مباشرة في حركية السكان والتي تتمثل في كل من الوفيات، الخصوبة والهجرة. فتتبع تطور مؤشرات هذه الظواهر يعبر عنه بالانتقال الديموغرافي والذي لا تزال تمربه ساكنة الجزائر على غرار ساكنات المعمورة، وتفرض دينامية السكان تحديات من شأنها إبراز العلاقة الحيوية المتبادلة بين القضايا السكانية والتنموية، ذلك لأن السكان يعتبر متغيرا كميا ونوعيا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ويتأثر بها.

وقد خاضت العديد من الدراسات في موضوع التركيبة السكانية وتأثرها بعملية الانتقال الديموغرافي وتداعيات هذا الانتقال–من بينها الوصول إلى فترة العائد الديموغرافي- من زوايا مختلفة، من بينها:

-دراسة David E. Bloom & Jeffrey G. Williamson سنة 1997 الموسومة بـ « Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia» متخذان نموذج دول شرق آسيا باعتبارها مستوفية لمراحل الانتقال الديموغرافي آنذاك، حيث خلصت الدراسة إلى إبراز علاقة التوزيع العمري وتأثيره ليس فقط على الادخار بارتباطه بمعدلات الإعالة وإنما أيضا على الاستثمار. حيث كلما ارتفعت حصة القوى العاملة في التوزيع العمري للسكان زاد النمو الاقتصادي.

-دراسة Delenda A. & FODIL.AK سنة 2006 بعنوان« Transition Démographique en Algérie »، حيث لخصت الدراسة تاريخ الديموغرافية الجزائرية إلى ثلاثة أو خمسة مراحل حسب الفترة التي تتوفر فيها البيانات الإحصائية الخاصة بالسكان، وتتحقق هذه المراحل وفق ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. وقدرت الفترة الزمانية لتخطي سكان الجزائر لنموذج الانتقال الديموغرافي بـ 125 سنة. (إلى غاية 2020).

-دراسة Kateb, K. سنة 2010 المعنونة «Transition démographique en Algérie et marché du travail»، والتي خلصت إلى أن التحول الديموغرافي يقرب من الاكتمال بعدما تم خفض معدل الوفيات ومعدل الخصوبة، ولكنه يفرض على الجزائر تحديات اجتماعية مهمة ربطها بالتغيرات المستمرة في حجم الأسر والتحول إلى الأسر الصغيرة ناهيك عن الفجوة في التعليم بين الأجيال والتهيؤ لاستقبال عدد كبير من الذين سيدخلون سوق العمل.

ومن أجل معرفة خصائص التركيبة السكانية وتطورها ومدى تأثير الانتقال الديموغرافي عليها وأين موقع الديموغرافية الجزائرية من هذا الانتقال يطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الانتقال الديموغرافي في تغيير خصائص التركيبة العمرية للسكان في الجزائر وماهي تداعيات هذا الانتقال؟

حيث تهدف الدراسة أساسا إلى معرفة الحالة التي آل إليها الوضع الديموغرافي الجزائري وتحديدا التغيرات التي طرأت على التركيبة العمرية للسكان وربطها بتتبع سيرورة مختلف مراحل الانتقال الديموغرافي إلى غاية عام 2020، وصولا إلى السياسات والتحديات التي يجب الخوض فيها من أجل اغتنام فرصة هذا التحول.

II - الطريقة والأدوات

اعتمدنا في الإجابة على التساؤل المطروح في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاحصائي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع بالاستناد إلى البيانات الإحصائية الكمية المتعلقة بالمؤشرات الديموغرافية في الجزائر خلال الفترة 1960-2020. حيث تمت الاستعانة في هذه الدراسة بمصادر إحصاءات سكانية أساسية ومتنوعة كمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإسقاطات السكانية لسنة 2019 وفق الفرضية المعتدلة، إضافة إلى إحصائيات البنك الدولي ذات الصلة بمؤشرات الدراسة. إلى جانب نتائج بعض الدراسات ولا سيما الأجنبية التي تناولت موضوع الانتقال الديموغرافي وتطور المؤشرات الديموغرافية،فيما تم تزويد الدراسة بأشكال بيانية مختلفة باستخدام برنامج Excel.

ووظفت مختلف البيانات المذكورة وفق عرض وتحليل العناصر الرئيسية التالية:

-نموذج الانتقال الديموغرافي

-عرض البيانات وتحليلها.

-مناقشة النتائج.

III- النتائج ومناقشتها

III-1-الانتقال الديموغرافي : يعتبر نموذج الانتقال الديموغرافي أو كما يطلق عليه أيضا بـ "نظرية الانتقال الديموغرافي" نموذجا مركزيا في مجال دراسات السكان. فهو يعتبر السمة الغالبة لدي ناميات السكان (Reher, 2011, pp 11-15)، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في نهاية عشرينيات القرن المنصرم في صفحات الأدبيات الإنجليزية والأمريكية التي تعنى بالدراسات الديموغرافية ولا سيما تلك التي تتابع تطور المستويات المتباينة لكل من الخصوبة والوفيات، حيث قام الديموغرافي الأمريكي"Warren Thompson" بتحديد ثلاثة أنواع مختلفة من سيناريوهات معدلات النمو السكاني للبلدان (DUDLEY , 1996, p361)من خلال الصيغة الأولى التي نشرها عام 1929،وكان أول من استخدم هذا المصطلح الديموغرافي الفرنسي"Adolphe Landry" في كتابه المعنون "الثورة الديموغرافية"الذي ذُكر عام 1934. وجاء بعده مقال"Frank Notestein" المنشور في عام 1945 والذي يعتبر أول من خاض في هذا النموذج وطوره. (Notestein, 1945, pp 36-57)

وتنتج عملية الانتقال الديموغرافي عموما بالتحول من نظام ديموغرافي تقليدي متوازن، يتميز بمواليد ووفيات مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن أيضا، ولكن بمستويات منخفضة للوفيات والمواليد(Adolphe, 1987, p731)، وهذا الانتقال يكون طويل الأجل (يستمر ما بين بضعة عقود إلى قرابة القرنين من الزمن) مرورا بعدة مراحل يؤدي في النهاية إلى إحداث تغيير في البنية السكانية والعمرية تحديدا التي تتأثر أساسا بالتغير في مستويات المواليد والوفيات فضلا عن الهجرة بشقيها والمستوى الاقتصادي والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات. (Theodore H & Elena A, 2014, p92)، إلا أنهلا يتم الاعتماد في هذا النموذج على تأثير الهجرة بشكل مباشر، ولا يمكنه التنبؤ أيضا بالفترة التي يمكن للمجتمع فيها أن يتخطى مرحلة ما أو المكوثفيها لمدة أطول. ولذلك فإن العلاقة بين معدلي المواليد والوفيات والظروف المواكبة لهما مهمة جدا في فهم نموذج الانتقال الديموغرافي.

ففي **المرحلة الأولى**من نموذج الانتقال الديموغرافي والتي تعرف بالمرحلة **التقليدية** (ما قبل الانتقال)والتي مرت بها معظم مجتمعات العالم قبل الثورة الصناعية،تتميز بانخفاض معدل النمو السكاني بسبب ارتفاع معدلي المواليد والوفيات معا وتقلص الفجوة بينهما، يكون في هذه المرحلة إجمالي عدد السكان في حالة تغير وتذبذب مستمرين نتيجة للأنماط الديناميكية لهذه المتغيرات (DREW, 2014)، ويعزى ارتفاع معدل المواليد إلى النمط الزراعي الذي كان سائدا آنذاك وسعي العائلات إلى الإنجاب والتكاثر من أجل تحقيق العمالة. وغالبًا ما يكون معدل المواليد المرتفع أيضا استجابة لارتفاع معدل الوفيات حيث تسعى المجتمعات عموما إلى تحقيق مستوى الإحلال أو على الأقل الحفاظ عليه. في حين ترتفع معدلات الوفيات ووفيات الأطفال الرضع بالخصوص بسبب محدودية الأدوية وإهمال الرعاية الصحية ونقص الامدادات الطبية فضلا عن انتشار الأوبئة والحروب.

بينما تتميز **المرحلة الثانية** من نموذج الانتقال الديموغرافي والتي تعرف بـ**الانتقالية** والتي يحدث فيها بداية الانتقال الديموغرافي بتراجع منتظم للمعدل الخام للوفيات بسبب التحسن في الرعاية الطبية والصحة العامة، واستعمال التطعيمات وانتشارها مما يؤدي إلى خفض وفيات الأطفال بشكل ملموس، إلى جانب عوامل أخرى كالتقدم التكنولوجي في مجالات إنتاج الغذاء والصرف الصحي وترقية الوضعية الاجتماعية للأمهات، بينما يظل في هذه المرحلة معدل الخصوبة مرتفعا ويستغرق أحيانا عدة عقود، الذي يساهم بدوره في الزيادة في النمو السكاني نتيجة اتساع الفجوة بين معدلي الخصوبة

والوفيات. وبالرغم من أن أغلب دول العالم قد اجتازت هذه المرحلة من الانتقال ديموغرافيا إلا أنه لا تزال عديد من الدول في المرحلة الثانية لأسباب اقتصادية واجتماعية كدول افريقيا جنوب الصحراء وغواتي مالا وناورو وفلسطين واليمن وأفغانستان.

فيما تشهد **المرحلة الثالثة** من الانتقال الديموغرافي بداية الانخفاض التدريجي لمعدل المواليد مع استمرار الانخفاض في معدل الوفيات نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية وانتشار التعليم خاصة لدى الفتيات وتأخر سن الزواج عندهن والاهتمام بالصحة الإنجابية وانتشار استعمال وسائل منع الحمل تحديدا. ويختلف مستوى الانخفاض في معدل الخصوبة وفترته من بلد إلى آخر حسب ما يتم تحقيقه من مكاسب في مجالات مثل الصحة والتعليم والدخل وغيرها. وعلى الرغم من هذا الانخفاض يستمر النمو السكاني الإجمالي حتى يتم خفض معدلات المواليد إلى مستوى الإحلال أو أقل منه. كما تتمتع جميع البلدان التي تنتقل إلى المرحلة الثالثة من هذا الانتقال باستقرار نسبي اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وغالبًا ما يُنظر إلى هذه المرحلة على أنها علامة على التطور الهام. وأمثلة على بلدان المرحلة الثالثة نجد كل من بوتسوانا وكولومبيا والهند وجامايكا وكينيا والمكسيك وجنوب إفريقيا والإمارات العربية المتحدة.

في حين **المرحلة الرابعة** والتي يطلق عليها اسم المرحلة ما بعد الانتقال الديموغرافي التقليدي تكون فيها معدلات المواليد والوفيات منخفضة ومتقاربة وتأخذ أشكالا مختلفة (Yoann. D, 2020, p09) مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض النمو السكاني واستقراره نوعا ما، بل يمكن أن يكون النمو سلبيا (عندما يفوق معدل الوفيات معدل المواليد) أو قد يكون متذبذبا بين هذا وذاك مثلما يوضحه الشكل رقم 01، وتشهد البلدان في هذه المرحلة تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة بامتلاكه الاقتصادات قوية وارتفاع نسب التحضر فيها ومستوى التعليم، ورعاية صحية متقدمة مما يؤدي إلى ارتفاع أمل الحياة فيها، وتحقيق نسب أعلى من النساء العاملات ومضاعفة فرصهن لولوج عالم الشغل،ناهيك عن بلوغ معدل الخصوبة مستوى الإحلال أو أقل من ذلك في بعض الأحيان. تمر أغلب البلدان المتقدمة حاليا في هذه المرحلة من التحول الديموغرافي والمتمثلة في معظم أوروبا، الأرجنتين، أستراليا، كندا، الصين، البرازيل، سنغافورة، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (01): الشكل العام لمراحل نموذج الانتقال الديموغرافي

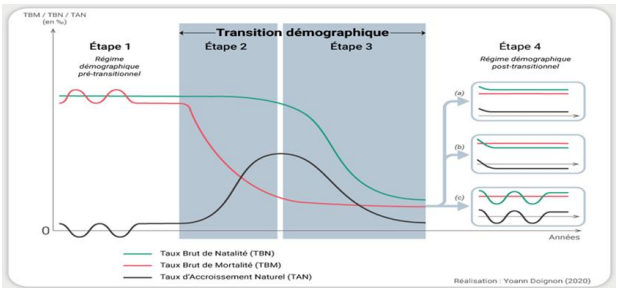

المصدر: (Yoann. D, 2020, p09)

يعتبر المسار الذي يسلكه كل من معدلي المواليد والوفيات من خلال هذه المراحل بمثابة حتمية ومنطق ديموغرافي مرت بها وستمر بها جميع شعوب العالم، الفارق فقط يكمن في الوقت المستغرق في تخطي هذه المراحل وفي درجة التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي الذي يواكب هذا الانتقال(التوزاني ، 2013)، ففي نهاية عملية التحول الديموغرافي يدنو النمو الطبيعي للسكان إلى الصفر بمجرد انخفاض مستويات الخصوبة إلى مستوى الإحلال أو أقل من ذلك. ويتوقف معدل الوفيات عن الانخفاض (Bongaarts, 2009, p 2985)**.**ولكن من الناحية العملية من الصعب أن يحدث هذا بفضل التحسينات في التكنولوجيا الطبية والرعاية الصحية بالإضافة إلى لتغييرات في أنماط الحياة وما إلى ذلك**.**

وماذا سيكون بعد الانخفاض في معدلي المواليد والوفيات أو في حالة انخفاض معدل المواليد في بلد ما إلى النقطة التي يكون فيها أقل من معدل الوفيات؟ في هذه الحالة يتم الدخول إلى المرحلة الخامسة من نموذج الانتقال الديموغرافي. والتي يطلق عليها الديموغرافيون أيضا "الانتقال الديموغرافي الثاني" (2nd demographic transition) (Swiaczny, 2013, pp 1-11) وتشمل المرحلة الخامسة المحتملة البلدان التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ إلى ما دون مستوى الإحلال (2طفل/ امرأة) ويكون فيها عدد السكان المسنين يفوق عدد السكان الشباب.والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى خفض إجمالي عدد السكان. وفي هذا السيناريو الديموغرافي يكون الاقتصاد هو القوة الدافعة وراء المزيد من القيود على حجم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل. ففي السنوات الأخيرة، وصل عدد قليل من البلدان خاصة في شرق وجنوب أوروبا إلى معدل سلبي للزيادة الطبيعية أين فاقت معدلات الوفيات معدلات المواليد. وكانت تعتبر كأمثلة محتملة لبلدان المرحلة الخامسة مثل كرواتيا و إستونيا وألمانيا واليونان واليابان والبرتغال وأوكرانيا، ولكن لم يكن هذا هو الحال بالضرورة بسبب تأثير عامل معدلات الهجرة الصافية الإيجابية.حيث أدت هذه الظاهرة الديموغرافية إلى إرباك التقدم المتوقع للبلدان التي من المفروض أن تكون ساكناتها قد دخلت فعلا في مرحلة الانتقال الديموغرافي الثاني.

III-2-الانتقال الديموغرافي في الجزائر : تباينت آراء أهل الاختصاص في الديموغرافيا حول تحديدهم لفترة تخطي نموذج الانتقال الديموغرافي في الجزائر، فمنهم من حدد فترة هذا الانتقال بمرحلتين فقط، حيث تشهد المرحلة الأولى نموا سكانيا مرتفعا بسبب انخفاض الوفيات و لا سيما وفيات الأطفال فيما تبقى الخصوبة مرتفعة، أما المرحلة الثانية فتنخفض فيها معدلات الخصوبة إلى مستوى الاحلال وتتميز بانخفاض معدل النمو الطبيعي(Kateb.K, 2010, pp 155-172)، ومنهم من عدد هذه المراحل إلى ثلاثة، معزين سبب ذلك إلى الفترة التي تتوفر فيها البيانات الاحصائية المتعلقة بالسكان،(Delenda & Fodil, 2006, pp 55-64) فالمرحلة الأولى –حسبهم- وقعت في الفترة (1901-1945) والتي تميزت بنمو طبيعي ضعيف قارب **1%**نتيجة للمستويات المرتفعة نسبيا لكل من الولادات والوفيات، أما المرحلة الثانية والتي شملت الفترة ما بين (1946-1984) أين شهدت نموا سكانيا معتبرا نظرا لتراجع نسب الوفيات مع الحفاظ على مستوى نسب الولادات، في حين المرحلة الثالثة والتي تمثلت في الفترة 1985 إلى غاية 2020تتميز بتراجع في مستوى النمو الطبيعي للسكان إلى ما كان عليه في الفترة الأولى، نتيجة الانخفاض المشترك لمعدلي الولادات والوفيات.بالإضافة إلى وجود بعض الدراسات والأبحاث التي تؤكد بأن الساكنة الجزائرية شهدت التفعيل الحقيقي لنموذج الانتقال الديمغرافي في نهاية ثمانينيات القرن المنصرم(CENEAP, 2002)، أين مرت بالمرحلة الأولى من هذا الانتقال في الفترة ما بين سنتي1901 و1925، والتي تميزت بانخفاض معدلات النمو الطبيعية نتيجة ارتفاع معدلاتكل من المواليد والوفيات، أما ثاني مرحلة والتي شملت المجال الزماني 1926 -1970،أين حافظ فيها معدل المواليد على ارتفاعهم قابل انخفاض معدل الوفيات نتيجة تحسين الخدمات الصحية والتزويد بالإمدادات الطبية، كما عرفت هذه المرحلة في أواخرها انفجارا ديمغرافيا من خلال ارتفاع معدل النمو الطبيعي الناجم عن اتساع الفجوة بين معدلي المواليد والوفيات.

والحقيقة أن الانتقال الديمغرافي الجزائري يعتبر استثنائيا وذا خصائص مختلفة مقارنة بأغلب دول العالم (Yoann, 2020, p 10)، حيث شهد معدل الخصوبة انخفاضا حادا في ظرف قياسي منذ سبعينيات القرن الماضي، وُصف من طرف المختصين بالسقوط الحر، ففي ظرف لا يتعدى ثلاثة عقود تقلص إلى مستوى الاحلال تقريبا ببلوغه 2.4 طفل/امرأة سنة 2000 (ONS, 2018) بعدما كان يفوق 7 أطفال/امرأة سنة 1970 مرورا بـ 4.5 طفل /امرأة عام 1990، على عكس معدل الوفيات الذي كان انخفاضه تدريجيا ومتوازنا نوعا ما، علاوة عن الزيادة الكبيرة في معدل المواليد عام 2015 ببلوغه 25.48**‰** بعدما أن بلغ أدنى مستوياته في الفترة 2000-2005 حيث وصل إلى 19.59(Theworld bank, 2021)**‰.** إلا أن الارتفاع المهم في عدد المواليد منذ عام 2012 جراء ارتفاع عدد الزيجات، الذي نجم عنه ارتفاع النمو الطبيعي (2.16 **%** سنة 2012 مقابل 1.48**%** سنة 2000 و1.93**%** سنة 2019) إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية

والظروف المعيشية، هيأ لفتح مرحلة جديدة " مرحلة ما بعد الانتقال" خاصة إذا ظلت الخصوبة مرتفعة بالرغم من انخفاض مستواها(Kateb.K, 2014)**.** ويمكن تفسير الارتفاع الحالي في معدل المواليد بزيادة حصة النساء في سن الإنجاب (تأثير الهيكل النوعي والعمري)، فمن غير المعتاد أن ترتفع الخصوبة عند أكثر من طفلين لكل امرأة بشكل ملحوظ وتستمر في ذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإن الجزائر من بين الحالات التي لوحظ فيها ارتفاع الخصوبة والتي يمكن أن تعتبر طفرة في المواليد وستعود إلى طبيعتها. وربما ستشكل هذه الزيادة تعديلًا نحو مستوى ما بعد مرحلة الانتقالية الديموغرافية، على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية حيث تشهد بعض البلدان حالًيا زيادة ولو طفيفة في الخصوبة.

ومهما تعددت واختلفت المراحل التي اجتازها سكان الجزائر لينتقلون ديمغرافيا، إلا أنهم مروا بنفس سيرورة النظام المتبع في نموذج هذا الانتقال، فتحسين نوعية الخدمات الصحية وتطور العلاج والاهتمام بالمجال الصحي والطبي عموما، وحسن التغذية والنظافة والكفاح ضد الأمراض المعدية والقضاء على الأوبئة وغيرها، كلها أسهمت في خفض معدلات الوفيات العامة خاصة ووفيات الأطفال، كما أن الانتقال الديموغرافي ينتهي بانتهاء الانتقال في الخصوبة (Kateb, 2010, pp 155-172)،أي عندما يستعمل الأزواج موانع الحمل الذي يعد العامل الأساسي في تراجع مستويات الخصوبة ويخطط ونل تنظيم نسلهم.

الشكل02: تطور مؤشرات الانتقال الديمغرافي في الجزائر (1960-2020)

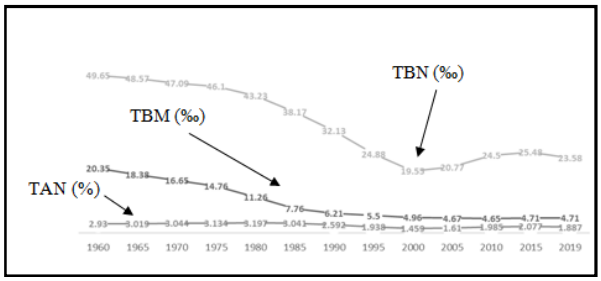

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي

-The Word Bank data, 2020,Death rate, crude (per 1,000 people) – Algeria. https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN?locations=DZ
-The Word Bank data, 2020, Birth rate, crude (per 1,000 people) – Algeria. https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?locations=DZ

وبهذا فإن الجزائر تكون قد اجتازت انتقالا ديمغرافيا في ظرف قياسي ناهز بضعة عقود عكس ما مرت به أوربا على سبيل المثال في قرنيين من الزمن.مما جعل الجزائر تُصنف في المجموعة الثانية عربيا من حيث التحول الديموغرافي السريع (الإسكوا، 2004)ومن بين العوامل التي ساعدت في تعجيل وتيرة هذا الانتقال الديموغرافي أيضا كون الجزائر مصنفة من بين الدول النفطية التي تعرف نظاما ديموغرافيا خاصا مقارنة بدول أخرى (Delenda & Fodil, 2006, pp 55-64).ذلك أن للموارد النفطية أثر في تحسين نوعية الحياة ودفع عجلة التنمية للأمام لا سيما في المجال الصحي.

III-3-التركيبة السكانية

إن من بين تداعيات الانتقال الديموغرافي إحداث تغييراتتطرأ على التركيبة العمرية للسكان محدثة نقلة في توزيعها (Reher, 2011, pp5-7)، فعندما تمر الساكنة في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي تظل معدلات المواليد مرتفعة وتتطور حصة الأطفال الذين يمثلون الفئة السكانية القاعدية التي تعززمن طول قاعدة الهرم السكاني، ومع مرور المراحل فإن حصة كبار السن تتزايد بصورة واضحة محدثة انفراجا ولو طفيفا في قمة الهرم نتيجة الارتفاع في السنوات المتوقعة

للحياة. وبالتالي فإن الانخفاض المشترك والمتواصل لمعدلات الولادات والوفيات يؤدي إلى تغير الملامح الهرمية للسكان حسب الفئات العمرية ويغير من سماتها.مثلما توضحه أهرام الأعمار التالية:

الشكل 03: تطور هرم أعمار سكان الجزائر في الفترة 1966-2020

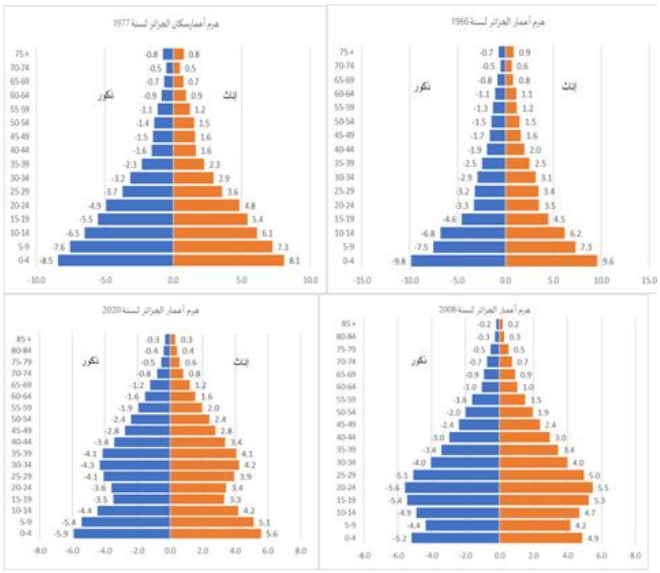

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من: (ONS, 2020)
(ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, 2012)

حسب ما تظهره أشكال الأهرامات السكانية وعلى غرار البلدان التي سبقت الجزائر في اجتياز مراحل الانتقال الديمغرافي، تطورت نسب الفئات العمرية الكبرى بسبب ديناميات المواليد والوفيات التي أدت إلى تغيير ملامح الهرم السكاني الذي كان يتميز بقاعدة عريضة مقارنة بها في الفترة الحالية، وذلك نتيجة توافد الأجيال ذات الأعداد المرتفعة إلى الفئات التي تليها، كما يلاحظ أيضا ضيق قمة الهرم والتي تعود لنسب الشيخوخة المحتشمة و التي بالرغم من ارتفاعها الطفيف والمستمر بسبب ارتفاع معدلات البقاءعلى الحياة إلا أنها لازالت منخفضة نوعا ما مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. ذلك لأن الأحداث الديمغرافية تتسم بالتدرج البطيء ما يحول دون ملاحظة التطور الذي يطرأ في تركيبة المجتمع السكانية إلا بعد مرور فترة زمنية كافية. كما يلاحظ أيضافي شكل الهرم لعام 2020 إعادة اتساع القاعدة مقارنة بعام 2008 وذلك راجع إلى الارتفاع المشار إليه آنفا في عدد المواليد. وأما بالنسبة لمؤشر الذكورة (عدد الذكور لكل 100 أنثى عند الولادة أو عند أي سن أو فئة عمرية معينة) فيلاحظ هيمنة طفيفة للذكور على الاناث عند كل الأعمار لهرمي 2008 و2020، وبتفاوت بسيط لصالح الاناث الشابات والبالغات بالنسبة لهرمي أعمار عامي 1966 و1977.

III-4-تطور الفئات العمرية الكبرى

تساهم التطورات المختلفة المتمثلة في انخفاض الوفيات العامة ووفيات الأطفال الرضع وارتفاع عدد السنوات المتوقعة للحياة في تغيير توزيع الفئات العمرية السكانية من خلال زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64 سنة) (الاسكوا، 2005)مع زيادة طفيفة ومستمرة في أعداد السكان الذين تفوق أعمارهم 65 سنة.كماعزز أيضا انخفاض معدل المواليد الذي تلى مرحلة الانفجار السكاني التي شهدتها الساكنة الجزائرية في الفترة 1970-1985 بشكل مباشر في تغيير اتجاهات نسب السكان حسب الفئات العمرية العريضة، حيث أدى هذا الانخفاضإلى التقليل من حجم الفئة الأقل من 15 سنة بالنسبة للأجيال اللاحقة منذ الخماسية الثانية للثمانينيات، مما سمح للذين سبقوهم باللحاق بالفئة الموالية

والمساهمة في الرفع في أعداد الفئة الناشطة اقتصاديا(يبينه الشكل(04). علاوة على ذلك، فإن الحالة التي يؤول إليها الهيكل العمري للسكان تؤثر مباشرة على مستوى نسب الإعالة في شقيها الكلية والجزئية، (نسبة الفئتين العمريتين الأقل من15 سنة والأكثر من65 سنة إلى الفئة في سن النشاط15-64 سنة)،حيث استمرت هذه النسب في النمو منذ عام 2007 أين كانت تقدر بـ 54.3%لتصل إلى 66.6 لكل 100 شخص في سن العمل سنة 2019، نتيجة للتأثير المشترك لنمو أعداد من هم دون سن الخامسة عشرة-الذين يمثلون الأغلبية-والذين تزيد أعمارهم عن 65سنة، وناهيك عن استمرار تقدم سنوات البقاء على قيد الحياة(ONS, 2020) ، وتشكل نسب الاعالة بذلك مؤشرات قيمة للآثار المحتملة للتغيرات الديموغرافية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فكلما قل معدل الاعالة دل ذلك على انخفاض عبء الاعالة الواقع على كل شخص في سن العمل والعكس صحيح.

وفيما يخصالساكنة التي فاقت سن الـ 60 سنة، فبالرغم من نسبتها الضئيلة مقارنة بنسب الفئتين العمريتين 0-15 سنة و15-59 سنة إلا أنها في تزايد مستمر حيث قاربت النسبة الـ 7% عام 2020 ببلوغها ما يقارب 3 ملايين نسمة بعدما كانت نفس النسبة لا تتعدى 3.4% في عام 1990 وذلك نتيجة ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، وإذا استمرت الزيادة في هذه النسب على نفس الوتيرة فستبلغ نسبة نفس الفئة عام 2030 ما يقارب الـ 9% من مجموع السكان أي ما يعادل 4.5 مليون نسمة (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2020). وبالتالي فإن الجزائر تسير وفق خطى ثابتة نحو تشيخ السكان التي ستعيشها خلال العقود القادمة، فنمو هذه الفئة بالذات من السكان بنسب أكبر يستدعي اتخاذ تدابير مميزة في الإنفاق على الصحة بما يتعلق بصعوبة إعادة تجديد السكان، وهو ما يعبر عنه بارتفاع نسب الإعالة، ناهيك عن عبء التكفل بهذه الشريحة من السكان الذي سيشكل تحديا أساسيا ولا سيما مع مصلحتي الضمان الاجتماعي والتقاعد، وبالتالي ولو أنه لم يئن الأوان بعد إلا أن الجزائر ستفقد الصفة التي لطالما افتخرت بها لتتحول تدريجيا ولو بصفة بطيئة إلى بلد يتسم بالشيخوخة.

الشكل 04: تطور الفئات العمرية الكبرى في الجزائر 1960 – 2030

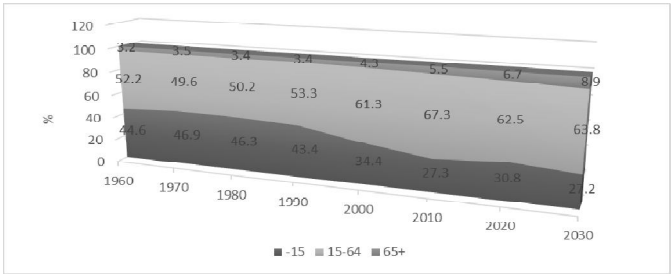

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات تقديرات الأمم المتحدة -الفرضية المعتدلة- تنقيح 2019.

وأما عن فئة العمر الشابة 15-29 سنة والتي تنتمي للفئة في سن النشاط، فهي بمثابة رأس مال بشري ذا قيمة عالية لما لها من اعتبارات على المستوى الاقتصادي والتنموي على حد سواء، فكل المجتمعات بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها، غناها أو فقرها تتباهى بهذه الشريحة وتسعى إلى الاهتمام بها وتوفير متطلباتها لجني ثمارها مستقبلا. وفي الجزائر وحسب أرقام الشكل الخامس فبعدما كانت تبلغ نسبة هذه الفئة العمرية قرابة ثلث إجمالي السكان سنة 1998 (30.6%)، أضحى عدد المنتسبين لنفس هذه الفئة يضاهي قرابة الـ 10 ملايين نسمة (9.7 مليون نسمة) عام 2019 أي 22.5%من إجمالي عدد السكان الذي فاق 43 مليون نسمة لنفس السنة، أي ما يقارب ربع الساكنة الجزائرية حاليا هم من الشباب والشابات. والذين سيحافظون على حصتهم نسبيا إلى غاية 2030 حسب إسقاطات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 05: تطور نسبة الفئة العمرية 15-29 سنة في الجزائر من 1966 إلى 2030

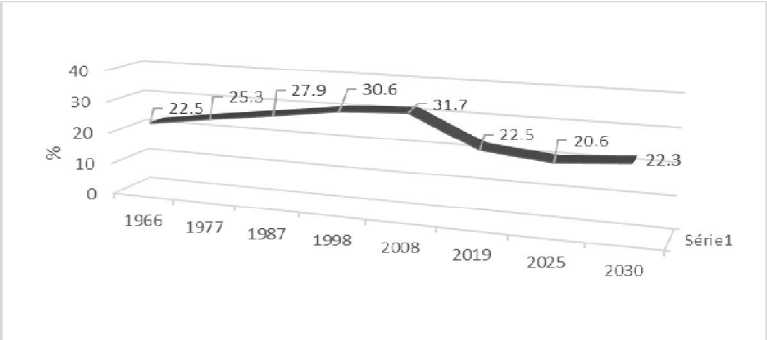

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2013، حوصلة إحصائية، 1962-2011.
2008 : ONS, Résultats du RGPH 2008.
2019 ≥ : ONS, Démographie Algérienne 2020 N° 890.

III-4-العائد الديموغرافي

العائد الديموغرافي أو النافذة أو الفرصة الديموغرافية هي مصطلحات لمراد واحد أطلقه الاقتصاديان الأمريكيان في جامعة هارفارد"David Bloom" و"David Canning" لزيادة النمو الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج عن التغيرات التي تطرأ على البنية السكانية في بلد ما. فمع انخفاض معدلات الخصوبة، يزداد عدد السكان المعالون مقارنة بعدد السكان المعالين، مع وجود عدد أكبر من الأشخاص في القوى العاملة وعدد أقل من الأطفال لدعمهم، ففي هذه الحالة يتوفر البلد على فرصة سانحة للنمو الاقتصادي السريع إذا ما تم تنفيذ الاستثمارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة والفعالة في مجالات الصحة والتعليم و الحوكمة والاقتصاد. وحسب تعريف منظمات الأمم المتحدة للعائد الديمغرافي أو النافذة الديمغرافية، فإن المجتمع الذي **تقل** نسبة سكانه دون سن الخامسة عشر عن **30% ولا تزيد** نسبة سكانه الأكثر من 65 سنة عن 15% يتمتع **بفرصة ديموغرافية** تتراوح ما بين ثلاثة إلى أقل من ستة عقود.

إن "العائد الديموغرافي"نتيجة إيجابية لعملية الانتقال الديموغرافي، ففي الوقت الذي تنخفض فيه مستويات الوفيات و الخصوبة ،يحدث تغيرا بالتدريج في الهيكل العمري للسكانمن خلال نمو شريحة السكان في سن العمل، في صبح نمو الفئات السكانية المُعالة أقل مقارنة بالفئة السكانية المعيلة مما يطرح فرصا لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة، هذا من الناحية الديموغرافية، ومن الناحية الاقتصادية وخلال فترة العائد الديموغرافي يكون نمو السكان في سن النشاط بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني ويترتب عن ذلك ارتفاع معدلات التشغيل ومعدلات الادخار (ماجد، نصار أحمد، و محمد الدمرداش، 2014، ص 140). واذا تيسر استخدام هذه القوى العاملة الكبيرة نسبيا استخداما منتجا فهذا يعني حدوث فائضا إيجابيا، ويشكل هذا الوضع على وجه الخصوص بيئة مواتية للتنمية إذا ما تم احتواؤه والتخطيط المحكم والمسبق له، ذلك أن ثمة مزيدا من إمكانيات الادخار والاستثمار لأن فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي هي الفئة ذات القدرة الأكبر على الادخار، ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار، لذلك ينبغي توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة هذه المدخرات. علاوة على ذلك يؤثر أيضا التحول الديموغرافي إيجابا على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد السكان في سن العمل. في حين يخف أيضا الضغط على الانفاق على التعليم. كما يفضي انخفاض نسب الاعالة من جهة أخرى إلى تحرير الموارد للاستثمار الخاص والعام في رأس المال البشري والمادي.(مكتب العمل الدولي، 2013) ومن المحتمل أن ينمو دخل الفرد نموا متسارعا، ويترتب على هذا التغير في البنية العمرية للسكان خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط وحتى البعيد، ولكن لن يتأتى ذلك إلا بتبني خطة استراتيجية وتطبيق سياسات وبرامج موائمة لهذه المرحلة الديموغرافية الهامة.

تتدرج الجزائر من بين عشرة دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصنف ضمن الدول ذات مرحلة "العائد الديموغرافي المبكر" باعتبارها تحوز على معدلات خصوبة منخفضة (أقل من 4 أطفال لكل امرأة) (UNICEF MENA, 2019) ، فالجزائر وحسب البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري للفئات المعيلة والمعالة وحسب تحديد منظمة الأمم المتحدة للدخول في فترة العائد الديمغرافي فقد دخلت ساكنتها فعلا هذه المرحلة منذ عام 2005 أين كانت نسبة الفئة أقل من 15 سنة لا تتعدى الـ 30%. (انظر الشكل 04)

فالزيادة المعتبرة في حجم السكان في سن العمل والتراجع في نسب الاعالة في الجزائر والذي من المتوقع أن تنخفض إلى 56.5%عام 2030 مما يخفف العبء على الفئة المعيلة (United Nations، 2021) كلها تعتبر هبة ديموغرافية تعيشها الجزائر، وبالرغم من مضي قرابة العقدين من الزمن من فتح الساكنة الجزائرية للنافذة الديمغرافية إلا أنه لا يزال في وسع الجزائر استدراك ما فاتها والعمل على تكثيف استثماراتها في مجالي الصحة والتعليم بشكل حصري من جهة، والتزويد بالقوى العاملة القادرة على تحسين إنتاجية العمل والمساهمة في الادخار والاستثمار من جهة أخرى، والذي يعد مكسبا في حد ذاته ويشكل تحديا إذا ما تم احتواؤه خاصة في ظل تفاقم الطلب على الشغل والتزاحم في الولوج إلى سوق العمل.

III-5-مناقشة النتائج

من خلال النتائج التي تم عرضها تبين أن الجزائر عرفت الانتقال الديموغرافي الحقيقي في الفترة 1965-2002 أين كان معدل الخصوبة يقدر بما يقارب 8 أطفال/امرأة وعرف أدنى مستوياته (ما يقارب مستوى الاحلال) في ظرف يعتبر قصيرا ببلوغه 2.4 طفل لكل امرأة في سن الانجاب سنة 2000، متبوعا بزيادة طفيفة إلى غاية 2015 ببلوغه 3 طفل/امرأة ليستأنف انخفاضه من جديد إلى 2.99 طفل/امرأة سنة 2019. والسنوات المقبلة كفيلة بتوضيح جميع الاستفسارات المتعلقة بارتفاع الخصوبة فإما أن يكون هذا الارتفاع ظرفا حصريا نتيجة للعوامل المذكورة آنفا، أو رغبة من الأزواج في التناسل ورجوعهم إلى سلوك أجدادهم الإنجابي.

إن هذا الانتقال المعتبر في الخصوبة يعزى إلى التأثير المشترك لعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية وجغرافية، أهمها ارتفاع سن الزواج الأول والانتشار الواسع لاستعمال موانع الحمل واتباع سياسة تباعد الولادات وتعزيز الصحة الانجابية، وارتفاع المستوى التعليمي للفتيات والنساء وولوجهن عالم الشعل، ارتفاع نسبة التحضر خاصة في سنوات التسعينيات لأسباب أمنية واقتصادية.

كان لهذا الانتقال بالغ الأثر على تغيير ملامح البنية السكانية ولا سيما العمرية، فالانخفاض في الخصوبة من جهة وارتفاع أمل الحياة من جهة ثانية أسهما في زيادة حصتي الفئة الناشطة اقتصاديا (15-59) والفئة البالغة أكثر من 60 سنة على التوالي فيما بلغت حصة الساكنة الأقل من 15 سنة أقل من 30% سنة 2005 مما أدى إلى خفض معدلات الإعالة نسبيا (لأن حصة الفئة أكثر من 60 سنة أقل بكثير من الفئة 15-59 سنة). هذا الوضع الذي جعل الجزائر تدخل في فترة العائد الديموغرافي المبكر الذي ينبغي الاستفادة منه من أجل جني ثماره الاقتصادية والتنموية مستقبلا قبل فوات الأوان، من خلال عدة آليات أهمها:

-**الاستقرار السياسي والاجتماعي:** تمكين جميع السكان ولا سيما الشباب من كلا الجنسين من حقوقهم الإنسانية وضمان سلامتهم الأمنية والسعي وراء تحقيق إمكاناتهم وأهدافهم في الحياة. فضلا عن تأمين صحتهم وحقوقهم الإنجابية وتحسيسهم بالانتماء وضمان حرياتهم واحترام آرائهم والاستفادة من قدراتهم.

-**خلق سياسات اقتصادية واجتماعية منصفة**: تستلزم الاستفادة من العائد الديمغرافي مضاعفة الاستثمارات المشتركة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، غير أن أول وأهم خطوة-والتي لا يمكن من دونها إحراز أي تقدم- هو بناء قدرات الشباب من خلال إتاحة فرص التعليم الجيد للجميع، والعمل على تعزيز مهاراتهم حتى يكونوا أفرادا منتجين في اقتصاد مجتمعهم. والعمل على توفير قوى عاملة مؤهلة من خلال أنظمة تعليمية متوافقة مع متطلبات سوق العمل. ناهيك عن تزويد الفئات

الفتية والشابة من السكان بالمهارات اللازمة التي يحتاجون إليها لضمان انتقالهم من المرحلة التعليمية إلى المرحلة المهنية بشكل فعال. ويتطلب تحديد السياسات والاستثمارات اللازمة لتأمين مستقبل الفئة المعيلة من السكان الأخذ في الحسبان حالة التركيبة العمرية والنوعية للسكان في الوقت الحالي ومسار تطورها مستقبلا من أجل تنمية تشمل الجميع.

-**خلق فرص عمل موسعة**: لابد من استحداث وظائف جديدة خاصة للشباب الذين يلتحقون بسوق العمل، وتقليص معدلات البطالة وتمكين المرأة للمساهمة في القوى العاملة والإنتاجية. و اتباع سياسات حكيمة من شأنها خلق المزيد من فرص العمل والاستفادة من هبة التوزيع العمري للسكان. والا ستعاني الدولة مستقبلا من الاضطرابات الاجتماعية لملايين المواطنين العاطلين عن العمل.

IV- الخلاصة :

مقارنة بالنماذج والنظريات الأخرى في العلوم الاجتماعية، يمثل الانتقال الديموغرافي أحد أكثر التفسيرات إقناعًا للتغيرات الديموغرافية البارزة في العصر الحديث والمعاصر. وذلك باستناده إلى التجربة الديموغرافية الفعلية للبلدان التي تنتقل من حالة ارتفاع معدلي الوفيات والخصوبة مع ما يترتب على ذلك من نمو بطيء للسكان إلى ظروف انخفاض معدل الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما يؤدي إلى نمو بطيء للسكان، ومع ذلك،فهناك اختلافات وتباينات كبيرة في توقيت البداية ووتيرة انخفاض الخصوبة من بلد إلى آخر والتي ترتبط غالبا بعوامل تاريخية، ثقافية، جغرافية واقتصادية..

وتحوم كثير من الاستفسارات حو لمدى تحول الساكنة الجزائرية ديموغرافيا في المستقبل وهل تعتبر هذه الاتجاهات في الخصوبة زيادة حقيقية ومستمرة واعتبارها سابقة ديموغرافية ينبغي الوقوف عندها، أم أنها سوى ارتفاع مؤقت وستعود الخصوبة إلى مستوياتها الدنيوية، ولعل العقود القليلة القادمة كفيلة بالإجابة على مختلف هذه الاستفهامات.

إن الاتجاهات الديموغرافية الحالية في الجزائر تقدم فرصة سانحة لزيادة الادخار و الاستثمارات، وتعتبر إيجابية إذا تم استيعاب المتغيرات الديموغرافية التي تؤثر في الهيكل العمري للسكان وتحقيق صحة جيدة وتعليم جيد وعمالة لائقة وإرفاقها بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة موجهة إلى الفئات العمرية الشابة،وقد تكون سلبية على التنمية إن لميس تطع صانعي القرارات ومتخذيها إدخالها في حساباتهم في مرحلة مبكرة واغتنام الفرصة في خلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة لذلك.

- المراجع

1. Reher, D. S. (2011). Economic and Social Implications of the Demographic Transition.InRonald D. Lee, & David S. Reher, DEMOGRAPHIC TRANSITION AND ITS CONSEQUENCES (Vol. 37, pp. 11-33). New York: Blackwell.
2. DUDLEY, K. (1996). Demographic transition theory. (L. Taylor & Francis, Ed.) 50(3), 361-387. Retrieved from : https://www.jstor.org/stable/2174639
3. Notestein, F. W. (1945). Population–The Long View. Dans T. W. Schultz (Éd.), Food for the World (pp. 36-58). Chicago, United Nations: University of Chicago Press. Consulté le June 16, 2021, sur https://u.demog.berkeley.edu/~jrw/Biblio/Eprints/126grad/Notestein/notestein.1945_pop.long.view.pdf
4. Adolphe, L. (1987, decembre). Adolphe Landry on the Demographic Revolution. Population and Development Review, 13(4), 731-740. doi:https://doi.org/10.2307/1973031
5. Theodore H, T., & Elena A, V. (2014). Measuring, Monitoring, and Evaluating the Health of a Population. Elsevier Public Health Emergency Collection, 91-147. doi:doi: 10.1016/B978-0-12-415766-8.00003-3
6. DREW, G. (2014, October 13). What is the Demographic Transition Model? Consulté le 2020, sur Population Education, A program of Population Connection: https://populationeducation.org/
7. Yoann, D. (2020, Decembre 15). Les transitions démographiques des pays méditerranéens depuis 1950. Retrieved Novembre 10, 2021, from Géoconfluences: http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-regionaux/la-mediterranee-une-geographie-paradoxale/articles-scientifiques/transitions-demographiques

8. حميد التوزاني . (19 أكتوبر, 2013). الانتقال الديموغرافي بين التطابق، التقارب والاختلاف، قراءة في التجربة الأوروميتوسطية. الحوار المتمدن(4250). تم الاسترداد من https://www.ahewar.org

9. BONGAARTS, J. (2009, octobre 27). Human population growth and the demographic transition. Phillosophical Transactions of The Royal Society B. Biological SCIENCES, 364(1532), 2985-2990. doi:https://doi.org/10.1098/rstb.2009.0137
10. Swiaczny, F. (2013, December). Demographic Change and Migration in Europe. POLICY BREIF, focusMIGRATION (24), pp. 1-11. Récupéré sur : http://www.bpb.de/gesellschaft/migration/kurzdossiers/176223/demographic-change-andmigration-in-europe
11. Kateb, K. (2010). Transition démographique en Algérie et marché du travail. (Le Harmattan, Éd.) Confluences Méditerranée (2010/1), 155-172. doi:https://doi.org/10.3917/come.072.0155
12. Delenda, A., & Fodil, A. (2006). La Transition Démographique En Algérie. Revue des Sciences Humaines, 6(10), 55-64. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49003
13. CENEAP. (2002, Janvier). Population et Développement Durable. Lettre (42). Alger, Alger, Algérie. Récupéré sur www.ceneap.com.dz
14. ONS. (2018). DEMOGRAPHIE ALGERIENNE N° 853. Alger. Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf
15. The World Bank. (2021). The World Bank Data. Récupéré sur: https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN?locations=DZ
16. Kateb, K. (2014, Avril 17). Moins d'enfants pour l'Algérie. LE JOURNAL DE RÉFÉRENCE DU MONDE ARABE ET MUSULMAN. Récupéré sur https://orientxxi.info/magazine/moins-d-enfants-pour-l-algerie,0557
17. الإسكوا. (2004). المنتدى العربي للسكان: التحول الديموغرافي للدول العربية وآثاره. ورقة مرجعية، بيروت، لبنان..
18. ONS. (2020). DEMOGRAPHIE ALGERIENNE N° 890. Collections statistiques.Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019.pdf
19. United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2020). Population Dynamics, World Population Prospects 2019. Récupéré sur www.un.org: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Interpolated/
20. ONS. (2013), Collections statistiques 1962-2011.
21. عثمان ماجد، هبة نصار أحمد، و سارة محمد الدمرداش. (شتاء, 2014). دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي : دراسة حالة شرق آسيا و الدروس المستفادة لمصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 21(65)، 137-156. doi:10.12816/0020620
22. مكتب العمل الدولي .(2013) .العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد .جنيف: مكتب العمل الدولي . Récupéré sur https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---
23. UNICEF MENA. (2019). MENA GENERATION 2030 Investing in children and youth today to secure a prosperous region tomorrow. Récupéré sur https://www.unicef.org/mena/media/4141/file/MENA-Gen2030.pdf
24. الاسكوا. (2005). النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية للبلدان العربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-2005-5-a.pdf

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA **:**

سعاد دوبة، (2024)، **العائد الديموغرافي أهم تداعيات الانتقال الديموغرافي (**حالة الجزائر 1960-2020)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 16(02)/ 2024، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 35- 46).